الأمم المتحدة

A/80/696–E/2026/53

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 March 2026

Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثمانون
البند 178 من جدول الأعمال
متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2026
31 تموز/يوليه 2025–22 تموز/يوليه 2026
البند 18 (ز) من جدول الأعمال
المسائل الاقتصادية والبيئية: المستوطنات البشرية

التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِد هذا التقرير عملاً بالفقرة 3 من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2017 ووفقاً للفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 235/71، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم كل أربع سنوات تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ووفقاً للفقرة 175 من الخطة الحضرية الجديدة، يقدم التقرير تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز والتحديات الماثلة منذ عام 2016، ويحدد إجراءات إضافية لتسريع التنفيذ خلال العقد الممتد حتى عام 2036.

وفي عام 2016، أقرت الخطة الحضرية الجديدة بالقوة التحويلية للتحضر الذي يجري التخطيط له وإدارته بشكل جيد، بما في ذلك لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية الأخرى. بيد أنه منذ ذلك الحين، لم يواكب التنفيذ حجم التحديات المتزايدة وتعقيدها في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية. ورغم أن المزيد من البلدان قد اعتمدت سياسات حضرية وإسكانية ودمجت مبادئ الخطة الحضرية الجديدة في سياساتها العامة، إلا أن الثغرات في التنفيذ ظلت قائمة، كما أن أزمة الإسكان العالمية قد تفاقمت. وتسارعت وتيرة توسيع البنية التحتية والخدمات الأساسية في العديد من السياقات، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة، كما أن المكاسب موزعة بشكل غير متكافئ إلى حد كبير، لا سيما في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة. وتتصدر المدن والحكومات المحلية والإقليمية والشبكات ذات الصلة بشكل متزايد جهود إيجاد الحلول، لكنها تواجه قيوداً في التمويل والقدرات. ونظراً لأن المناطق الحضرية تضم غالبية سكان العالم، فإن الرهانات المعلقة على العقد القادم فيما يخص التنفيذ لا يمكن أن تكون أكبر مما هي عليه الآن. ويظل السكن اللائق والتنمية الحضرية المستدامة ركيزتين أساسيتين لبناء عالم مستدام.

أولاً– مقدمة

1– أُعِد هذا التقرير عملاً بالفقرة 3 من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2017 ووفقاً لقرار الجمعية العامة 235/71. ووفقاً للفقرة 175 من قرار الجمعية العامة 256/71، يعرض التقرير معلومات عن التقدم المحرز والتحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة منذ عام 2016، ويحدد الأولويات للعقد الممتد حتى عام 2036.

2– وتدعم الخطة الحضرية الجديدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، بما في ذلك الهدف 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، فضلاً عن اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 وإعلان ومنهاج عمل بيجين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، من بين أمور أخرى، وذلك من خلال ترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات قائمة على المكان. وتسهم الخطة الحضرية الجديدة أيضاً في دفع تنفيذ ميثاق المستقبل، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، وتدعم التنفيذ المتكامل عبر المراحل الانتقالية الستة لأهداف التنمية المستدامة.

3– ومنذ عام 2016، جرت عملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في ظل تغيرات ديموغرافية ومكانية وجيوسياسية عميقة. وتستضيف المناطق الحضرية حالياً 58 في المئة من سكان العالم، حيث تتوسع المناطق المبنية بوتيرة أسرع من معدل النمو السكاني[1]. وتفاقمت أزمة المناخ، مما أثر على المدن في جميع أنحاء العالم؛ وبلغت النزاعات المسلحة أعلى مستوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[2]؛ كما كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) عن أوجه تفاوت هيكلي ومكاني. وقد تزامنت هذه الاتجاهات مع تشديد الأوضاع المالية، وتزايد التقلبات الاقتصادية العالمية، والتغيرات في تمويل التنمية على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، أدى التغير التكنولوجي السريع، بما في ذلك التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى ظهور فرص ومخاطر جديدة على حد سواء.

4– ويستند التقرير إلى تقارير وطنية مرحلية مقدمة في دورتي الإبلاغ لعامي 2022 و2026، فضلاً عن المساهمات المقدمة من الجهات المعنية ذات الصلة. ومن المتوقع تقديم 69 تقريرًا مرحلياً وطنيًا في دورة الإبلاغ لعام 2026، بزيادة عن العدد الذي تم تقديمه في عام 2022 والبالغ 40 تقريرًا. وشارك أكثر من 300 1 مشارك من 115 بلداً، من بينهم 51 في المئة نساء، في سلسلة تعليمية عالمية بشأن الخطة الحضرية الجديدة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، قدمت 22 جهة مساهمات من خلال الحوارات والاستقصاءات، استكملتها مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، شملت 120 ردًا على الاستقصاءات و144 مشاركًا في ورشة كتابة التقارير.

ثانياً– التقدم المحرز على صعيد الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة (2016–2026)

ألف– التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

5– على الرغم من التحسن الذي طرأ على فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والشعور بالأمان، وضمان حيازة الأراضي في بعض السياقات، فإن التقدم المحرز نحو الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية كان بطيئاً ومتفاوتاً وغير كافٍ. وينعكس ذلك في تفاقم أزمة الإسكان العالمية، واستمرار التفاوتات المكانية، والتهديدات التي تواجه حقوق واحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

6– واستمر الفقر في الانخفاض على الصعيد العالمي، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مقارنة بالعقود السابقة. وقد ساهمت جائحة كوفيد–19 في هذا التباطؤ، حيث ارتفع معدل الفقر المدقع ارتفاعًا طفيفًا في عام 2020 للمرة

(1) United Nations, *World Urbanization Prospects 2025: Summary of Results* (United Nations publication, 2025).

(2) الأمم المتحدة، "الموجز السياساتي 9 بشأن خطتنا المشتركة: خطة جديدة للسلام"، تموز/يوليه 2023.

الأولى منذ أكثر من عقدين[3]. ورغم أن الفقر لا يزال أكثر انتشارًا في المناطق الريفية، فإن التحضر السريع في البلدان المنخفضة الدخل دون أن يرافقه تحسن مقابل في الإنتاجية أو العمل اللائق أو الوصول إلى الخدمات يعني أن الفقر آخذ في الانتقال إلى المناطق الحضرية أيضًا[4]. وانخفض متوسط التفاوت داخل البلدان على الصعيد العالمي، لكن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان تتسم بدرجة عالية من التفاوت لم تتغير بشكل كبير[5]، بل إن التفاوتات داخل المدن وفيما بينها آخذة في التفاقم في بعض الأماكن[6].

7- ولا يزال السكن عاملاً حاسماً في كل من الفقر وعدم المساواة، حيث يواجه ما يصل إلى 3 مليارات شخص حول العالم مشكلة عدم ملاءمة السكن. وفي أفريقيا، لا يزال التوسع الحضري السريع يزيد من العجز في المساكن ويوسع نطاق ظاهرة العشوائيات، بينما يتزامن التوسع الحضري الكبير في أمريكا اللاتينية والكاريبي مع استمرار ظاهرة العشوائيات وعدم المساواة، حيث توقفت إلى حد كبير منذ عام 2016 المكاسب التي تحققت سابقاً في مجال تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتأثر ضغوط القدرة على تحمل التكاليف بنمو المدن الضخمة والمدن الثانوية والمخاطر المناخية، بينما تواجه أوروبا وأمريكا الشمالية ضغوطًا حادة تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف والتشرد. وفي البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تتأثر ظروف السكن تأثراً شديداً بالنزاعات والنزوح والإجهاد المائي. وتدهورت القدرة على تحمل تكاليف السكن خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت الأسعار الحقيقية للمساكن بأكثر من الثلث في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[7]، وتخصص الأسر في جميع أنحاء العالم، في المتوسط، ما لا يقل عن 30 في المئة من دخلها للسكن[8].

8- ولا تزال الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية تشكل تحديات كبيرة في المناطق ذات الدخل المنخفض. ومنذ عام 2016، ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية بأكثر من 120 مليون شخص، ليصل إلى أكثر من 1,1 مليار شخص في عام 2022[9]. وفي حين انخفضت نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو استقرت في عدة مناطق، فإن الأعداد المطلقة لا تزال في ارتفاع. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، تمكنت بلدان مثل إندونيسيا وكولومبيا والمغرب ومنغوليا من تحقيق انخفاض مستمر في انتشار الأحياء الفقيرة من خلال التزامات الطويلة الأمد بتنفيذ مشاريع لتحسين الأوضاع في الموقع على نطاق واسع، والاستثمار في الإسكان الميسور التكلفة والبنية التحتية الحضرية.

9- وعلى الرغم من انخفاض عدد طلبات الإخلاء في العديد من البلدان، ويرجع ذلك جزئياً إلى قرارات الوقف المؤقت، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز إجراءات حماية المستأجرين، لا يزال أكثر من 2,5 مليون أسرة في البلدان ذات الدخل المرتفع تواجه خطر الإخلاء كل عام[10]. وفي المستوطنات العشوائية، انخفض العدد التقديري للأشخاص المتضررين من عمليات الهدم والإخلاء من ذروة بلغت 4,6 مليون شخص في عام 2010 إلى زهاء 2 مليون شخص في عام 2023[11]. ومع ذلك، لا تزال معدلات الإخلاء مرتفعة، وتختلف الأنماط

(3) World Bank, Poverty and Inequality Platform database متاح على الرابط التالي: pip.worldbank.org (جرى الاطلاع عليه في 27 آذار/مارس 2026).

(4) UN-Habitat, *World Cities Report 2022: Envisaging the Future of Cities* (Nairobi, 2022).

(5) World Bank, *Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis* (Washington, D.C., World Bank, 2024).

(6) OECD, *Divided Cities: Understanding Intra-urban Inequalities* (2018).

(7) OECD, Affordable Housing Database، متاح على الرابط http://oe.cd/ahd (جرى الاطلاع عليه في 27 آذار/مارس 2026).

(8) الأمم المتحدة، *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025* (نيويورك، 2025).

(9) UN-Habitat, *World Cities Report 2024: Cities and Climate Action* (Nairobi, 2024).

(10) OECD, "Indicator HC3.3. Evictions", OECD Affordable Housing Database, http://oe.cd/ahd (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

(11) موئل الأمم المتحدة، بيانات داخلية بشأن عمليات الإخلاء من المستوطنات العشوائية (2025).

الإقليمية بشكل كبير. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، تراجعت عمليات الإخلاء في المستوطنات العشوائية بشكل مطرد منذ عام 2012، بالتوازي مع توسيع نطاق تدابير التعويض وتسوية الأوضاع القانونية في بلدان مثل إكوادور وبنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية وهندوراس[12]. وفي أفريقيا، لا تزال عمليات إخلاء المستوطنات العشوائية منتشرة على نطاق واسع، وغالبًا ما تتم دون توفير سكن بديل مناسب أو إعادة استثمار.

10- واستمر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وإن كان ذلك بشكل متفاوت. وتصل الكهرباء ومياه الشرب المعالجة الآن إلى أكثر من 95 في المئة من سكان المناطق الحضرية[13]. وعلى الرغم من أن قطاعي الصرف الصحي والطهي النظيف لا يزالان متخلفين عن الركب، فقد شهدا نمواً أسرع خلال العقد الماضي، مدفوعين ببرامج الصرف الصحي الحضرية الواسعة النطاق وأنظمة الصرف الصحي المستدامة الموجودة في الموقع في بلدان مثل السنغال، فضلاً عن التحول نحو الطهي النظيف في بلدان مثل ملاوي وبيرو[14]. ونمت خدمات الإنترنت بوتيرة أسرع من أي خدمة أساسية أخرى، حيث تجاوز معدل استخدامها في المناطق الحضرية حالياً 80 في المئة في المئة على مستوى العالم[15]. ومع ذلك، لا تزال العديد من المجتمعات ذات الدخل المنخفض محرومة من البنية التحتية الرقمية ذات الجودة العالية والميسورة التكلفة.

11- وتغطي وسائل النقل العام حالياً أكثر من 60 في المئة من سكان المدن في العالم، لكن التفاوتات الإقليمية الصارخة لا تزال قائمة. وظلت نسبة معدل الوصول عند 37 في المئة فقط في أقل البلدان نمواً و34 في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بأكثر من 80 في المئة في المناطق ذات الدخل المرتفع، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في توسيع شبكات النقل السريع بالحافلات ووسائل التنقل غير الآلية وأنظمة السكك الحديدية في بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمكسيك وجمهورية تنزانيا المتحدة.

12- واكتسبت الأماكن العامة أهمية متجددة باعتبارها عاملاً مساعداً على تحقيق الإدماج والمرونة والأمان والتماسك الاجتماعي، وقد عززت ذلك الدروس المستفادة من تدابير الإغلاق الشامل التي فرضت خلال جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى هذه المساحات محدوداً وغير متكافئ، حيث تخصص أقل من ربع المدن التي شملها الاستطلاع أكثر من 20 في المئة من مساحتها العمرانية للمساحات العامة، ولا يعيش سوى 45 في المئة من سكان المدن على بعد 400 متر من مساحة عامة مفتوحة[16].

13- وأظهرت مسألة السلامة في المناطق الحضرية تقدماً متفاوتاً. وفي حين انخفضت معدلات جرائم القتل على الصعيد العالمي انخفاضاً طفيفاً منذ عام 2016، فقد ارتفعت معدلات العنف الجنساني، بما في ذلك قتل الإناث، وبلغت ذروتها في عام 2022[17]. وتحسنت التصورات بشأن مستوى الأمان على الصعيد العالمي منذ عام 2016، على الرغم من أن النساء أقل احتمالاً من الرجال بنحو 10 نقاط مئوية للإفادة بأنهن يشعرن بالأمان عند المشي بمفردهن ليلاً[18]. وتُظهر التجارب في بلدان مثل إسبانيا أنه يمكن الحد من العنف الجنساني عندما يتم العمل بشكل متكامل على الوقاية وتقديم الخدمات للناجيات والتصميم الحضري المراعي للمنظور الجنساني، بما

(12) Matthijs van Oostrum, “A regional assessment of two decades of informal settlement displacement, 2003–2022”, *Habitat International*, vol. 162 (2025), article 103434.

(13) World Bank, World Development Indicators, “Access to electricity, urban (% of urban population)”، متاح على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.UR.ZS (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

(14) World Health Organization, Cooking fuel and technology database، متاح على الرابط https://www.who.int/data/gho/data/themes/air-pollution/cooking-fuel-and-technology-database-by-fuel-category (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

(15) International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2025* (Geneva, 2025).

(16) UN-Habitat, *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet* (Nairobi, 2023).

(17) United Nations Office on Drugs and Crime and UN-Women, *Femicide in 2024* (Vienna, 2025).

(18) Gallup, *The Global Safety Report: A Safer World in Unsafe Times?* (2025).

يتماشى مع الإعلان السياسي الصادر عن الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من 10 إلى 21 آذار/مارس 2025.

14- ولا يزال التمييز يمثل تحديًا، حيث تبلغ معدلاته لمبلغ عنها في المناطق الحضرية ما يقارب ضعف معدلاته في المناطق الريفية[19]. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تمييزاً أكبر بسبب العوائق الموجودة في البيئة العمرانية ووسائل النقل والخدمات. ولا تزال النساء والفتيات يعانين من عدم أمان الأماكن العامة ومن العوائق التي تحول دون حصولهن على السكن وامتلاك الأراضي. ويتعرض الأطفال بشكل غير متناسب لظروف سكنية غير آمنة، وللتلوث، ونقص الخدمات، في حين يواجه كبار السن أشكالاً من الإقصاء بسبب عدم توفر ما يكفي من المساكن الملائمة لكبار السن، وعدم كفاية خدمات التنقل والخدمات الاجتماعية. وتواجه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ضغوطاً متزايدة على أراضيها وسبل عيشها وممارساتها الثقافية في سياق التوسع الحضري.

15- وتتداخل قضايا الهجرة والتهجير القسري والنزاع مع الفقر في المناطق الحضرية وانعدام الأمن السكني. وقد تضاعف عدد النازحين قسراً أكثر من مرتين خلال العقد الماضي، ليصل إلى 123 مليون شخص في عام 2024، منهم 74 مليون نازح داخلياً بسبب النزاعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، مع تفاقم الضغوط بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تستضيف النصيب الأكبر من النازحين داخلياً[20]. وساهمت المخاطر المرتبطة بالمناخ في حدوث ما يقرب من 46 مليون حالة نزوح داخلي في عام 2024 وحده[21]. ويستقر حالياً أكثر من 40 في المئة من النازحين داخلياً في المناطق الحضرية، وغالباً ما يكون ذلك في أحياء عشوائية أو تعاني من نقص في الخدمات، حيث يمكن أن تؤدي القدرات المحلية المحدودة إلى تفاقم المخاطر في مجال الحماية والتوترات الاجتماعية. وقد بدأت دول مثل الأردن وتركيا في تجاوز الاستجابات الإنسانية المؤقتة من خلال دمج السكان النازحين في برامج الإسكان والخدمات والحماية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والبلدي، في حين تظل جهود إعادة إعمار المناطق الحضرية واستعادة الخدمات في السياقات المتأثرة بالنزاعات، مثل الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والعراق واليمن، ضرورية لتحقيق عودة طوعية وآمنة وكريمة.

باء- الرخاء الحضري المستدام والشامل وفرص تحقيقه

16- تقود المدن الاقتصاد العالمي، حيث تساهم بأكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشكل مراكز للعمالة والابتكار. ومع ذلك، فإن أسواق العمل الحضرية تشهد انقسامًا متزايدًا بسبب عدم المساواة. وقد توقف نمو الأجور، وفشل سوق العمل الرسمي في استيعاب أعداد كبيرة من العمال، الذين يلجأون إلى العمل غير الرسمي ذي الأجور المنخفضة، ويواجه النازحون والنساء والشباب عوائق جسيمة تحول دون حصولهم على فرص عمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في العديد من البلدان.

17- وشهدت أسواق العمل الحضرية تحسناً طفيفاً منذ عام 2016، على الرغم من الانتكاسة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19[22]، لكن التقدم لا يزال متفاوتاً. ولم يتعافَ نمو الأجور الحقيقية بعد من الخسائر الناجمة عن الجائحة، حيث تعاني العديد من المدن من ارتفاع تكاليف السكن والنقل والخدمات، فضلاً عن تزايد الاستقطاب في سوق العمل. ولا تزال التفاوتات المكانية داخل المدن وفيما بينها تشكل عائقاً رئيسياً أمام الإنتاجية والاندماج الاجتماعي، حيث تؤدي رحلات التنقل الطويلة ومحدودية خدمات النقل إلى انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل. ولا يزال العمل غير الرسمي منتشراً على نطاق واسع، حيث يمثل زهاء 57 في المئة من العمالة غير

(19) United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2025*.

(20) UNHCR, Global *Trends Report 2024* (Geneva, 2025).

(21) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2025* (Geneva, 2025).

(22) ILOSTAT, data on unemployment and labour force participation by urban and rural area، متاح على الرابط https://ilostat.ilo.org/data/ (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

الزراعية على الصعيد العالمي[23]، على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان مثل تايلند وغانا في تحسين الحماية القانونية وتغطية الضمان الاجتماعي وجودة العمل للعاملين في القطاع غير النظامي.

18- ولا يزال معدل بطالة الشباب يزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف عن معدل بطالة البالغين على الصعيد العالمي، في حين استمرت مشاركة الشباب في القوى العاملة في الانخفاض[24]. ورغم تقلص الفجوات بين الجنسين في معدلات البطالة في بعض المناطق، لا تزال الشابات أكثر عرضة بدرجة كبيرة من الشباب لعدم الحصول على عمل أو تعليم أو تدريب، كما لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة متخلفة عن الركب. ويجري إحراز تقدم عندما تسير إصلاحات سوق العمل والمساواة بين الجنسين، ورعاية الأطفال، وإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية جنبًا إلى جنب، كما يتضح من المكاسب الكبيرة التي تحققت مؤخرًا في اليابان والتقدم المستمر منذ فترة طويلة في السويد. وتوضح الأمثلة أيضاً في بلدان مثل أوغندا فوائد توسيع نطاق وصول الفتيات إلى التعليم الثانوي، وتشجيع مشاركة النساء في الصناعات الحضرية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والدعم للمؤسسات التي تقودها النساء.

19- وتختلف مسارات سوق العمل باختلاف المناطق. ففي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، يُعيق ارتفاع معدلات الاقتصاد غير الرسمي الإدماج والإنتاجية، حتى في الحالات التي تقود فيها المدن النمو الوطني. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا تزال الحيوية تتركز في المناطق المتروبولية الرائدة، في حين تكافح المدن الثانوية لمواكبة هذا التطور. وفي البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ترتبط فرص العمل والانتعاش بالاستقرار والتنويع، في حين تواجه أوروبا وأمريكا الشمالية مشاكل شيخوخة السكان، والتحولات في المهارات المطلوبة، واتساع الفجوات بين المناطق المتروبولية الرائدة والمدن الأصغر حجماً.

20- وتتبنى البلدان سياسات صناعية رقمية وخضراء لتحفيز قطاعات جديدة، غالبًا ما تكون متجذرة في مجمعات الابتكار والمناطق الصناعية في المناطق المتروبولية. وأبلغت الدول الأعضاء أيضاً عن استثمارات جديدة في البنية التحتية الرقمية والمناطق الصناعية والشراكات بين الجامعات والقطاع الصناعي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي بلدان مثل لبنان ونيجيريا، ساهمت الصناعات الإبداعية والسياحة في دعم إعادة إحياء المناطق الحضرية وإيجاد فرص العمل من خلال إحياء التراث، والمناطق الثقافية، والتكتلات الإبداعية. ومع ذلك، ما لم تكون هناك رابطة بين هذه المبادرات والاقتصاد الأوسع نطاقاً من خلال الاستثمار في المهارات والبنية التحتية، فإن المكاسب الناتجة عنها تميل إلى أن تقتصر على نطاق ضيق. ولا تعتمد فوائد التحضر في مجال الإنتاجية على القطاعات المحركة للنمو فحسب، بل تعتمد أيضًا على مدى نجاح المدن في دمج أنظمة استخدام الأراضي والبنية التحتية وسوق العمل من أجل بناء الروابط وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية.

جيم- التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

21- أصبحت العلاقة بين التحضر والاستدامة البيئية أكثر أهميةً من أي وقت مضى. وتُعد المدن عنصراً أساسياً في جهود مكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي والحد من التلوث؛ ومع ذلك، فبدون التخطيط والاستثمار الكافيين، فإنها تسهم في تدهور البيئة وتعرض السكان لمخاطر مناخية متزايدة.

22- وتختلف درجة التعرض لتقلبات المناخ والقدرة على التنفيذ باختلاف المنطقة. وتواجه العديد من المدن في أفريقيا وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مخاطر متزايدة متعلقة بالمناخ والكوارث، إلى جانب أوجه قصور في البنية التحتية، مما يجعل استخدام الأراضي الواعي بالمخاطر، وتحسين الأوضاع، وتوفير الخدمات الأساسية، عوامل أساسية للقدرة على الصمود. وفي الوقت نفسه، تتأثر منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشكل متزايد بالحرارة الشديدة والإجهاد المائي، في حين تعمل أوروبا وأمريكا الشمالية على تعزيز إجراءات التخفيف من خلال عمليات التجهيز التحسيني

(23) International Labour Organization, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Update* (Geneva, 2023).

(24) International Labour Organization, *World Employment and Social Outlook: Trends 2025* (Geneva, 2025).

ووسائل النقل النظيفة، لكنهما لا تزالان تواجهان قيودًا تتعلق بالإنصاف والقدرة على تحمل التكاليف خلال هذه المرحلة الانتقالية.

23- وتستأثر المدن بأكثر من 70 في المئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالطاقة على الصعيد العالمي، مما يجعلها عنصراً لا غنى عنه في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ[25]. ومن الأمور المشجعة أن العمل المناخي في المناطق الحضرية قد توسع بشكل كبير، حيث تشارك أكثر من 800 13 مدينة وحكومة محلية، تمثل 1,2 مليار نسمة، في العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة[26]. وتشير التحليلات الحديثة إلى أن الإجراءات التي تقودها المدن يمكن أن تؤدي إلى خفض الانبعاثات السنوية بما يصل إلى 4,5 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، وذلك من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والمباني المراعية للبيئة، والتنقل المستدام.

24- وتتجلى أولويات المناطق الحضرية بشكل متزايد في السياسة الوطنية المتعلقة بالمناخ. وارتفعت نسبة المساهمات المحددة وطنياً التي تتضمن محتوى حضرياً متطوراً من 49 في المئة في المساهمات المقدمة عام 2021 إلى 81 في المئة في عام 2025[27]، مما يعكس الاعتراف المتزايد بدور المدن والعمل المناخي المتعدد المستويات. وقد ظهر هذا الاتجاه نفسه في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف، التي عُقدت في بيليم بالبرازيل في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، حيث أكد الاجتماع الوزاري الرابع المعني بالتحضر وتغير المناخ على أهمية مواءمة الالتزامات المتعلقة بالمناخ مع سياسات الإسكان وتخطيط استخدام الأراضي وتعزيز التمويل على المستوى دون الوطني من أجل التنفيذ على المستوى المحلي.

25- ويستحق قطاع الإسكان اهتماماً خاصاً باعتباره أحد أكبر المساهمين في استهلاك الأراضي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي حين تباطأت انبعاثات قطاع البناء العالمي خلال جائحة كوفيد-19، إلا أنها انتعشت بعد ذلك بوقت قصير، حيث ارتفعت بنسبة 5 في المئة على مدار هذا العقد، وبقيت أقل بكثير من نسبة الخفض المطلوبة البالغة 28 في المئة لتحقيق أهداف اتفاق باريس[28]. وبناءً ذلك، طورت دول مثل تشيكيا برامج متكاملة للتخطيط الحضري وتجديد المباني على نطاق واسع، تتماشى مع أطر عمل الاتحاد الأوروبي.

26- ولا يزال النقل مصدراً رئيسياً للانبعاثات والتلوث في المناطق الحضرية، حيث يمثل ما يقرب من خمس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم. ورغم انخفاض انبعاثات قطاع النقل للفرد الواحد انخفاضاً طفيفاً في البلدان ذات الدخل المرتفع على مدى العقدين الماضيين، فقد قابل ذلك ارتفاع في انبعاثات قطاع النقل في الاقتصادات الناشئة، ونتج عن ذلك إحراز تقدم محدود على الصعيد العالمي[29]. ومع ذلك، فقد أثبتت الأمثلة من كوستاريكا وفرنسا أن الاستثمار المستدام في البنية التحتية المخصصة لركوب الدراجات والمشاة، والمناطق المنخفضة الانبعاثات، والتخطيط الحضري القائم على القرب، يمكن أن يقلل من استخدام السيارات، ويحسن جودة الهواء، ويحد من تزايد انبعاثات وسائل النقل.

27- ولا يزال تلوث الهواء يمثل تحديًا كبيرًا في مجال الصحة العامة والمساواة في المناطق الحضرية، لا سيما في آسيا الوسطى والجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث استمرت تركيزات الجسيمات الدقيقة في الارتفاع

(25) International Energy Agency, *Empowering Urban Energy Transitions* (Paris, 2024).

(26) Global Covenant of Mayors for Climate and Energy, *The Urban Advantage: Cities Global Climate Action — The 2025 Global Covenant of Mayors Impact Report* (2025).

(27) UN-Habitat, *Urban Content in NDC 3.0: A Global Snapshot for COP30* (Nairobi, 2025).

(28) United Nations Environment Programme and Global Alliance for Buildings and Construction, *Global Status Report for Buildings and Construction 2024/2025* (2025).

(29) Climate Watch, historical emissions data, transport sector، متاح على الرابط https://www.climatewatchdata.org/ghg-emissions (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

خلال العقد الماضي، مدفوعةً بشكل أساسي بقطاعات النقل والصناعة وتوليد الطاقة وحرق النفايات. ولا يزال تلوث الهواء الداخلي الناجم عن مواقد الطهي غير الفعالة يشكل مصدر قلق كبير لـ 2,1 مليار من سكان المدن، على الرغم من زيادة بنسبة 10 في المئة تقريبًا في فرص الحصول على وقود وتقنيات الطهي النظيفة[30]. وفي الوقت نفسه، حققت بعض مناطق شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا تحسناً في نوعية الهواء من خلال تطبيق معايير أكثر أعلى لجودة الهواء، وتحسين وسائل النقل العام، وتوسيع نطاق الرصد، والمساءلة العامة.

28- وارتفع معدل توليد النفايات الصلبة البلدية بنسبة تقدر بـ 30 إلى 50 في المئة خلال العقدين الماضيين، ليصل إلى زهاء 2,3 مليار طن في عام 2020[31]. ولم يصل سوى 61 في المئة من هذه النفايات إلى منشآت خاضعة للرقابة على مستوى العالم، و15 في المئة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما ترك ما يقرب من 900 مليون طن دون جمع، أو جرى إلقاؤها أو حرقها في العراء. وبناءً على ذلك، اعتمد عدد متزايد من البلدان، مثل كينيا، قوانين وسياسات تتعلق بالاقتصاد الدائري بهدف إدخال أو تعزيز مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج، وتوسيع نطاق إعادة التدوير، والحد من النفايات البلاستيكية.

29- وفي الوقت نفسه، تشكل الكوارث المرتبطة بالمناخ تهديدًا لتوفير السكن اللائق. وتعتبر المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة معرضة للخطر بشكل خاص نظراً لوقوعها غالباً على أراضٍ خطرة، مثل السهول الفيضية، أو سفوح التلال الشديدة الانحدار المعرضة للانهيالات الأرضية، أو المناطق الساحلية المنخفضة. ويتزايد التعرض للمخاطر في المناطق الحضرية بسرعة، حيث ارتفعت درجة حرارة أكثر من 80 في المئة من المدن بمقدار 0,5 درجة مئوية على الأقل خلال العقدين الماضيين، كما أن التعرض للفيضانات يتزايد في المدن بوتيرة أسرع منه في المناطق الريفية[32].

30- وتشكل الحرارة في المناطق الحضرية خطراً عاماً تتزايد شدته، حيث غالباً ما تشهد المناطق الحضرية درجات حرارة أعلى بعدة درجات مقارنة بالمناطق الريفية المحيطة بها. ويُقدَّر أن التعرض للحرارة قد تسبب، بين عامي 2000 و2019، في وفاة ما يقرب من 000 500 شخص سنويًّا على مستوى العالم[33]، وقد أصدر الأمين العام نداءً إلى العمل من أجل مواجهة الحرارة الشديدة يحث فيه على حماية الفئات الضعيفة والعمال، وتعزيز إدارة مخاطر الحرارة[34].

31- وعلى الرغم من تزايد المخاطر المناخية في المناطق الحضرية، لا يزال التمويل المخصص للتكيف يعاني من نقص كبير، حيث لا يزال أغلب التمويل المناخي يتجه نحو التخفيف من آثار تغير المناخ. وسيتطلب سد الفجوة في تمويل إجراءات التكيف اتباع نُهج تراعي مصالح الفقراء وتقودها الجهات المحلية، تعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتضمن وصول الحكومات المحلية إلى التمويل بشكل منصف.

32- ولا يزال الحد من مخاطر الكوارث أمراً بالغ الأهمية مع تزايد المخاطر المرتبطة بالمناخ. وقد ازدادت الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي، في حين تغطي الاستراتيجيات المماثلة على المستوى المحلي حالياً 72 في المئة من البلديات في البلدان التي قدمت تقاريرها[35].

(30) World Health Organization, Air Pollution Data Portal، متاح على الرابط https://www.who.int/data/gho/data/themes/air-pollution (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

(31) UN-Habitat, *Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet* (Nairobi, 2023); World Bank, *What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050* (Washington, D.C., 2018).

(32) UN-Habitat, *World Cities Report 2024: Cities and Climate Action*.

(33) World Bank, UN-Habitat and United Nations Environment Programme, *Handbook on Urban Heat Management in the Global South* (Washington, D.C., 2025).

(34) United Nations, *Secretary-General's Call to Action on Extreme Heat* (2024).

(35) شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشران 13-1-2 و13-1-3، متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/metadata/ (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

وتُبرز التجارب القُطرية، بما في ذلك الاستعداد لمواجهة الأعاصير في كوبا، وإعادة الإعمار بعد الزلزال والتخطيط للمستوطنات المراعي للمخاطر في نيبال، وإدارة الأعاصير والفيضانات في الفلبين، أهمية دمج الحد من المخاطر في التخطيط الحضري. وقد حظيت هذه الجهود بالدعم من خلال مبادرات مثل مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030"[36]، التي تضم الآن ما يقرب من 2 000 مدينة مشاركة.

33- ويؤدي التنوع البيولوجي الحضري والمساحات الخضراء والحلول القائمة على الطبيعة دوراً حاسماً في تعزيز القدرة على الصمود والرفاهية. ومع ذلك، انخفضت المساحة الخضراء الحضرية للفرد الواحد من 67 مترًا مربعًا إلى 30 مترًا مربعًا فقط على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث سُجلت أكبر الخسائر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وجنوب شرق آسيا[37]. ونتيجةً لذلك، عززت بلدان مثل عمان مبادرات تخضير المناطق الحضرية وزراعة الأشجار، في حين ربطت دول جزرية صغيرة نامية معرضة لتأثيرات تغير المناخ، مثل فيجي، المناطق العازلة الخضراء والزرقاء بإجراءات التكيف الساحلية، والبنية التحتية المرنة، وعند الضرورة، إعادة التوطين المقررة من مناطق شديدة الخطورة. وعلى نطاق واسع، يُظهر نهج "المدينة الإسفنجية" الذي تتبعه الصين كيف يمكن دمج الحلول القائمة على الطبيعة في التخطيط الحضري لإدارة مخاطر الفيضانات وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، بينما ساعد التخطيط الأخضر القائم على المؤشرات في إسواتيني على ترجمة أهداف المرونة إلى قرارات استثمارية محلية.

ثالثاً- التنفيذ الفعال

ألف- بناء هيكل للحوكمة وإنشاء إطار داعم

34- خلال العقد الماضي، تزايد اعتماد نُهج متعددة المستويات في الحوكمة الحضرية بدلاً من الترتيبات القطاعية المجزأة، بما يتماشى مع الفقرة 29 من الخطة الحضرية الجديدة. وتشير العديد من البلدان، مثل فنلندا، إلى إحراز تقدم في مجال لامركزية الحكم، مصحوبًا بأطر أكثر وضوحًا للمساءلة والأداء بين الحكومات الوطنية والمحلية، في حين تسلط بلدان أخرى، مثل مالي، الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات البلدية واستدامة وحدة تقديم الخدمات على مستوى المدن. وفي الوقت نفسه، تولت الحكومات المحلية والإقليمية مسؤوليات أوسع نطاقاً في مجالات مثل تخطيط استخدام الأراضي، وتقديم الخدمات، والعمل المناخي[38].

35- إلا أن توسيع نطاق مسؤوليات الحكم المحلي لم يقترن باستقلال مالي مماثل. وقد أكد التزام إشبيلية مجدداً على أهمية تعزيز التمويل على المستوى الوطني حيثما كان ذلك مناسباً، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات التقنية والتكنولوجية والبشرية للسلطات المحلية والإقليمية. ومع ذلك، فقد توقفت عملية اللامركزية المالية إلى حد كبير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث لا تزال الحكومات المحلية تعتمد بشكل كبير على التحويلات الحكومية الدولية وعلى إيرادات محدودة من مصادرها الخاصة[39]. غير أن التجارب في الكاميرون وألمانيا وأوكرانيا تُظهر كيف يمكن للإصلاحات القانونية، والتحويلات الحكومية الدولية التي يمكن التنبؤ بها، وبناء القدرات المحلية أن تعزز التناسق بين الأولويات الوطنية وتنفيذ المشاريع على المستوى المحلي.

36- وأصبحت السياسات الحضرية الوطنية معترفًا بها على نطاق واسع باعتبارها أداة أساسية للحوكمة الحضرية. وبحلول عام 2024، كان نحو 160 بلدًا قد اعتمدت أطر سياسات حضرية أو كانت بصدد وضعها، أو أدمجتها

(36) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030 (MCR2030)، المدن المشاركة، متاح على الرابط https://mcr2030.undrr.org/ (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

(37) UN-Habitat, *World Cities Report 2024: Cities and Climate Action*.

(38) OECD, *Making Decentralisation Work: A Handbook for Policy-Makers* (Paris, 2019); OECD, *A Territorial Approach to Climate Action and Resilience: Policy Highlights* (Paris, 2023); United Nations Department of Economic and Social Affairs, *Multi-level Government and SDG Localization in Africa* (2025).

(39) OECD, OECD Fiscal Decentralization Database، متاح على الرابط https://www.oecd.org/en/data/datasets/oecd-fiscal-decentralisation-database.html (جرى الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2026).

في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع التركيز بشكل متزايد على القدرة على مقاومة أثار تغير المناخ، والتفاوتات الإقليمية، والتحول الاقتصادي. ومنذ عام 2014، قدم موئل الأمم المتحدة ورابطة "مدن بلا أحياء فقيرة" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدعم لأكثر من 68 حكومة وطنية ودون إقليمية في إعداد السياسات الحضرية[40].

37- ويجري السعي بشكل متزايد إلى تحقيق الحوكمة الحضرية خارج الحدود البلدية من خلال السلطات الحضرية والتعاون بين البلديات وآليات التنسيق الإقليمي. وتُبرز الأمثلة من مصر وجنوب أفريقيا دور السلطات الحضرية النظامية في تنسيق التخطيط وتقديم الخدمات عبر البلديات، بينما توضح أطر التعاون عبر الحدود كيف يمكن للترتيبات المؤسسية المنظمة أن تعزز تنسيق الوظائف الحضرية المشتركة عبر الولايات القضائية.

38- وأصبحت آليات الحوكمة التشاركية، بما في ذلك التخطيط والميزنة التشاركيان، تحظى باعتراف متزايد باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية صنع القرار الحضري الفعالة والمسؤولة والشاملة للجميع، حيث أُحرز تقدم ملحوظ في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية وتونس وزمبابوي. ومع ذلك، لم تُظهر سوى 19 في المئة من المدن التي شملها الاستقصاء في عام 2024 مشاركة قوية للمجتمع المدني في التخطيط الحضري، مقارنةً بـ 64 في المئة من المدن التي أظهرت مشاركة منخفضة أو محدودة للغاية أو معدومة.

39- وعلى المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، أصبحت المنتديات الحضرية ولجان الموئل الوطنية آليات متزايدة الأهمية لضمان مراعاة الآراء المتنوعة عند صياغة السياسات الحضرية وتنفيذها. ومنذ عام 2018، عقد أكثر من 30 بلداً منتديات حضرية وطنية باعتبارها منابر دورية ومؤسسية تربط بين الحكومات الوطنية والمحلية وشركاء التنمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتشير نتائج دراسة استقصائية أجراها موئل الأمم المتحدة في عام 2025 وشملت 120 من أصحاب المصلحة إلى أنه على الرغم من تقدير قيمة هذه المنابر، فإن التأثير المتصور لها في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لا يزال محدودًا، مما يشير إلى وجود مجال لتعزيز الجودة والشمولية.

40- وتساعد الأطر والمنابر الإقليمية على ترجمة الخطة الحضرية الجديدة إلى إجراءات ملائمة للسياق وتعزز التناسق بين مختلف مستويات الحكم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إطار التنفيذ المنسق للخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا والمنتدى الحضري الأفريقي؛ ومنتدى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030؛ والخطة الحضرية للاتحاد الأوروبي والخطة الإقليمية لعام 2030؛ وخطة العمل الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنتدى الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

باء- تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

41- استمر استهلاك الأراضي الحضرية في تجاوز معدل النمو السكاني منذ عام 2016، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مقارنة بالعقود السابقة[41]، مما أدى إلى توسع المدن بشكل عشوائي، وارتفاع تكاليف البنية التحتية والخدمات، وزيادة الانبعاثات والضغوط على الأراضي والنظم الإيكولوجية المحيطة بالمدن. وعلى النقيض من ذلك، أصبحت معظم المدن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر كثافة سكانية، وهو ما قد يشير إما إلى كفاءة استخدام الأراضي أو، في الحالات التي تتخلف فيها البنية التحتية عن المواكبة، إلى تفاقم ظروف الاكتظاظ والعشوائية.

42- ويمكن للتحضر الذي يتم إدارته وتخطيطه بشكل جيد أن يستفيد من النمو الحضري لدفع عجلة التنمية الشاملة والمرنة والمنخفضة الانبعاثات الكربونية. وقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالأحياء المدمجة والمتصلة والقائمة على مبدأ القرب، لا سيما منذ جائحة كوفيد-19، إلا أن التنفيذ لا يزال متفاوتًا وغالبًا ما يكون غير كافٍ

(40) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *حالة السياسات الحضرية الوطنية في العالم لعام 2024* (نيروبي، 2024).

(41) United Nations, *World Urbanization Prospects 2025: Summary of Results*.

للتأثير على الشكل الحضري على نطاق واسع. وفي حين وسعت بعض المدن المساحات الخضراء والمساحات العامة العالية الجودة، لا يزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة انخفاض متوسط الحصة العالمية للمساحات الخضراء الحضرية وزيادة التنمية الموجهة نحو وسائل النقل العام.

43- وقد برزت إصلاحات تقسيم المناطق والمشاريع المتعددة الاستخدامات كعوامل تمكينية حاسمة لتحقيق نمو حضري أكثر ترابطًا وشموليةً؛ ومع ذلك، فإن لوائح تقسيم المناطق التي عفا عليها الزمن، والقدرة المحدودة على الإنفاذ، وضعف التنسيق بين قطاعات الإسكان والنقل وتخطيط استخدام الأراضي، كلها عوامل تحد من القدرة على تحمل التكاليف وتحقيق الشمولية. وتُبرز التجارب في بلدان مثل ليسوتو وسلوفاكيا كيف يمكن للإصلاحات التدريجية في مجال التخطيط، وزيادة المساحات المزودة بالخدمات، والتنمية الأكثر كثافة والمتعددة الاستخدامات، أن تساعد في إدارة النمو الحضري والحد من التكاليف الطويلة الأجل الناجمة عن التوسع الحضري العشوائي.

44- واكتسبت عملية إعادة إحياء المناطق الحضرية أيضاً زخماً كأداة لمعالجة التفاوت المكاني وإعادة تنشيط المناطق الحضرية. وحققت دول مثل مالطة ورومانيا تقدماً في مجال إعادة الإحياء القائمة على المناطق، مما يوضح كيف يمكن تكييف إعادة تطوير المواقع المهملة والاستراتيجيات المدمجة التي تحقق الاستخدام الأمثل للأراضي عبر مختلف السياقات الحضرية.

45- وعلى الرغم من التبني الواسع النطاق للسياسات الحضرية الوطنية، لا يزال تحويل الالتزامات السياساتية إلى تنسيق في مجال التخطيط المكاني، واستثمارات في البنية التحتية، ونتائج مستدامة في مجال استخدام الأراضي يمثل تحديًا. ولا تزال هناك فجوات بين السياسات الحضرية الوطنية والخطط الإنمائية الوطنية وأدوات التخطيط البلدية، في حين تظل القيود المفروضة على القدرات المحلية وتجزئة الاختصاصات المؤسسية ومحدودية أطر الرصد من العوائق الرئيسية.

جيم- تمويل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

46- لا يزال توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به أحد العوائق الرئيسية التي تعترض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفي حين تستمر احتياجات الاستثمار في مجالات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية في النمو، تزداد الضغوط المالية في العديد من السياقات، مما أعاق نُهج التمويل الداعم للفقراء التي تعطي الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف والشمول وإتاحة الخدمات للسكان ذوي الدخل المنخفض. وأدى تفشي جائحة كوفيد-19، وما تلاه من ضغوط تضخمية وارتفاع تكاليف خدمة الديون وتقلص الإيرادات، إلى فرض ضغوط إضافية على خدمات الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية.

47- ويُعد التمويل القائم على الأراضي، مثل الضرائب على الأراضي والعقارات ورسوم التطوير والرسوم على التحسينات، أمراً بالغ الأهمية نظراً لقدرته على زيادة الموارد المحلية وخدمات التمويل والبنية التحتية والإسكان. وفي المملكة العربية السعودية، تربط الإصلاحات التي طالت نظام الضرائب على الأراضي البيضاء والعقارات الشاغرة بين الرسوم وقيمة العقارات المُقدَّرة، مما يوضح كيف أن تعزيز ممارسات تسجيل الأراضي وتقييمها يشكل دعامة أساسية للتمويل الفعال القائم على الأراضي، في حين تسلط الإصلاحات في بوركينا فاسو والصومال الضوء على كيفية إرساء تعزيز تسجيل الأراضي والممتلكات وإدارتها للأسس المؤسسية لخيارات التمويل القائم على الأراضي.

48- وتعمل البلدان أيضاً على تنويع مصادر تمويل الإسكان بما يتجاوز التمويل الحكومي المباشر، من خلال الجمع بين الإصلاحات التنظيمية والحوافز المالية المرتبطة بالأداء، وأطر العمل مواتية للاستفادة من الاستثمارات العامة والخاصة. وفي البحرين، يوضح برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومي كيف يمكن للبرامج السكنية الوطنية الاستفادة من الأراضي العامة وتمويل مقاولي البناء من القطاع الخاص لتسريع وتيرة توفير المساكن وتعزيز أهداف توفير السكن بأسعار معقولة، بينما تسلط الجزائر الضوء على تنويع مصادر تمويل الإسكان للحفاظ على وتيرة توفير المساكن على نطاق واسع في ظل تقلص الموارد العامة.

49- وشهدت الاستثمارات الحضرية المتعلقة بالمناخ توسعاً سريعاً خلال العقد الماضي، مدفوعةً بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية وصناديق المناخ والتمويل الخاص المُعبَّأ، ومع ذلك لا تزال المدن في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تحصل على حصة ضئيلة فقط من التمويل المناخي العالمي[42]. وغالبًا ما يتم توفير الوصول إلى التمويل عن طريق الحكومات الوطنية، ولا يزال التمويل مجزأً بين أهداف التخفيف والتكيف والتنمية، مما يؤكد الحاجة إلى تمويل أكثر تكاملاً يربط بين العمل المناخي والحضرى والمحلي.

50- ولا تزال المدن تواجه عقبات كبيرة في الحصول على التمويل المستدام، بما في ذلك ضعف القدرة على إعداد المشاريع، وارتفاع المخاطر المتصورة، ومحدودية الجدارة الائتمانية، مما يحد من فرص الحصول على رأس المال الطويل الأجل. ولا يزال تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال تحسين الإدارة الضريبية، والرقمنة، والامتثال، والإصلاحات التدريجية لزيادة الإيرادات من المصادر الذاتية.

دال- تعزيز القدرات على تشجيع التوسع الحضري المستدام

51- في ظل تشديد الأوضاع المالية وتزايد متطلبات التنفيذ، عادت تنمية القدرات لتبرز كعامل حاسم في دفع عجلة التوسع الحضري المستدام. وتشير الدول الأعضاء في مختلف المناطق إلى أن محدودية القدرات المؤسسية تعيق التقدم أكثر من غياب الأطر السياساتية. ولا تزال القيود المتعلقة بالمهارات، وليس الافتقار إلى الإرادة السياسية، تشكل عوائق كبيرة أمام التخطيط الحضري الفعال وتقديم الخدمات والإعداد للاستثمار[43]. وتتجلى هذه الثغرات بشكل أكثر حدة في المدن الثانوية والمتوسطة، التي تستوعب جزءًا كبيرًا من النمو الحضري الحالي.

52- ولا تزال الثغرات في سعة البيانات تحد من اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة. ورغم توسع نطاق الإبلاغ عن بعض المؤشرات الحضرية، بما في ذلك التقدم المحرز في قياس ظاهرة التشرد في عدة بلدان، لا تزال هناك فجوات كبيرة في توافر البيانات الحضرية المصنفة والمحدثة والقابلة للمقارنة. وتشكل التخفيضات الأخيرة في المساعدات الإنمائية الدولية المخصصة لاستقصاء الأسر المعيشية وأنظمة البيانات الجغرافية المكانية مخاطر إضافية. وسيتطلب سد هذه الثغرات استثمارات مستدامة وتشكيل تحالفات عالمية أقوى.

53- وتؤدي الشراكات والابتكار الرقمي دوراً متزايد الأهمية في تعزيز القدرات. وتدعم الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددة، مثل التحالف العالمي للبيانات الحضرية الذي أنشأه موئل الأمم المتحدة، تبادل البيانات والتعلم من الأقران ونشر الممارسات الجيدة، في حين توفر التطورات في مجال التكنولوجيات الجغرافية المكانية والاستشعار عن بُعد والذكاء الاصطناعي فرصاً جديدة لتحسين جمع البيانات الحضرية وتحليلها بتكلفة أقل.

هاء- استخدام التكنولوجيا الرقمية لدعم التنمية الحضرية المستدامة

54- أصبحت التكنولوجيات الرقمية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تخطيط المدن وإدارتها وحوكمتها، وكذلك في كيفية حصول السكان على الخدمات والتعليم والفرص الاقتصادية. ووسعت العديد من الحكومات نطاق تقديم الخدمات الرقمية، وأدوات العمل عن بُعد، والإدارة القائمة على البيانات، لا سيما منذ تفشي جائحة كوفيد-19. كذلك تزايد استخدام المدن لمنصات البيانات الجغرافية المكانية والمناخية في توجيه وضع خرائط المخاطر والإنذار المبكر والتخطيط لتعزيز القدرة على الصمود.

55- وكان أحد التحديات الرئيسية خلال العقد الماضي هو ضمان أن يكون التحول الرقمي شاملاً للجميع وقائمًا على الحقوق، لا أن يكون مدفوعًا بالتكنولوجيا. ولا تزال الفجوات الرقمية المستمرة داخل البلدان وفيما بينها تحدد من يستفيد من الخدمات الرقمية، في حين تواجه العديد من الحكومات المحلية قيودًا تتعلق بالأطر القانونية والبنية التحتية الرقمية والمهارات والتمويل والقدرات في مجال البيانات، فضلاً عن المشاركة المجتمعية الفعالة.

(42) Climate Policy Initiative, *Global Landscape of Climate Finance 2025* (2025).

(43) UN-Habitat and OECD, *Global State of National Urban Policy 2024*.

56- وقد اكتسبت النهج التي تركز على الإنسان في مجال المدن الذكية زخماً في هذا السياق، مما يؤكد دور التكنولوجيا في تعزيز الإدماج والاستدامة والرخاء المشترك. ويُعطي هذا النهج الأولوية للوصول العادل، والتصميم التشاركي، واستخدام الضمانات لإدارة المخاطر، بما في ذلك الخصوصية وحماية البيانات والأمن السيبراني والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع مبادئ والتزامات التعاهد الرقمي العالمي. وتُظهر التجارب في بوتسوانا والكويت وماليزيا وجمهورية كوريا كيف يمكن للحكومة الرقمية والأطر الوطنية للمدن الذكية أن تدعم تحولاً رقمياً أكثر شمولاً يركز على الإنسان.

رابعاً- السكن اللائق كعامل محفز للتحول الحضري في العقد المقبل

57- يعد احترام الحق في السكن اللائق وحمايته وإعماله أمراً أساسياً لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويُعد الإسكان محركًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يُسهم في إحراز تقدم في مجالات مثل القدرة على الصمود، والمناخ، والصحة، والاقتصاد، والإنصاف، وغيرها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهميته النظامية والمتعددة الأبعاد، فغالبًا ما يتم تجاهل الوظيفة الاجتماعية للأراضي والإسكان، حيث يُعامل الإسكان في كثير من الأحيان كسلعة أو كأصل مالي بدلاً من كونه سلعة عامة أساسية للحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

58- واعتمد أكثر من ثلثي البلدان الآن سياسات إسكان وطنية، حيث تُعد القدرة على تحمل التكاليف الجانب الأكثر شيوعًا الذي يتم تناوله. وأصبحت قضايا الإسكان والتشرد موضوعًا متكررًا في المناقشات الانتخابية في العديد من البلدان، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، مما أدى إلى إنشاء وزارات مخصصة للإسكان واتخاذ ترتيبات مؤسسية جديدة. وتتجلى هذه الأولوية المتجددة أيضًا في الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، التي كلفت فيها الدول الأعضاء المنظمة بإعطاء الأولوية لتوفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال تحويل المستوطنات العشوائية.

59- وتتمتع الإجراءات التحويلية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية بإمكانيات خاصة لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويمكن أن تؤدي عمليات التحسين المتكاملة والواسعة النطاق إلى تحقيق مكاسب متزامنة في مجالات حيازة الأراضي، والوصول إلى الخدمات، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والصحة العامة، والسلامة، وسبل العيش، مع الحد من التفاوت المكاني ومنع تفاقم ظاهرة العشوائية. وعندما تستند هذه التدخلات إلى التخطيط الشامل ومشاركة المجتمع والاستثمار الإضافي، فإنها يمكن أن تولد آثاراً مضاعفة تتجاوز مجال الإسكان، مما يعزز التماسك الاجتماعي، ويحسن النشاط الاقتصادي المحلي، ويعزز النتائج البيئية على نطاق المدينة بأكملها[44].

60- كذلك يتزايد الاعتراف بأن الإسكان مجال يتطلب تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال ميثاق المستقبل وإعلان الدوحة السياسي والحوارات التي جرت خلال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

61- ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاعتراف انعكس أيضًا في إنشاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع في عام 2023، والذي يجمع بين الدول الأعضاء والخبراء الوطنيين بهدف تعزيز الحوار السياساتي، وتبادل الخبرات، ووضع توصيات مقترحة بشأن المجالات الرئيسية لسياسات الإسكان[45]، وتحسين قياس التحديات الرئيسية في مجال الإسكان.

(44) HSP/OEWG-H.2025/INF/4.

(45) HSP/OEWG-H.2025/2.

خامساً- توطين الخطة الحضرية الجديدة: تمكين الحكومات المحلية والإقليمية من أجل تسريع التنفيذ

62- لا يمكن فصل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة عن توطينها، حيث إن المدن والمناطق هي المكان الذي تُترجم فيه التزاماتها إلى نتائج ملموسة. وقد أبرزت التجارب التي تراكمت منذ عام 2016 الدور المحوري الذي تضطلع به الحكومات المحلية والإقليمية في دفع عجلة التنفيذ، كما أبرزت الحاجة إلى توفر قدرات تنفيذية كافية، وإدارة متعددة المستويات، ومؤسسات محلية معززة، باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية من خلال العمل على الصعيد المحلي.

63- وأصبحت الاستعراضات المحلية الطوعية أداة أساسية لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتسريع تحقيقها. وبحلول نهاية عام 2025، كان ما يقرب من 300 مدينة وحكومة دون وطنية قد نشرت استعراضات محلية طوعية، والتي تطورت من أدوات للإبلاغ إلى آليات تهدف إلى مواءمة الإجراءات المحلية مع الأولويات الوطنية والأطر العالمية، فأدمجت الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والإنصاف، وعززت التناسق والمساءلة عبر مختلف مستويات الحكم.

64- وتؤدي الحكومات المحلية والإقليمية أيضاً دوراً متزايداً في تشكيل العمليات السياساتية العالمية من خلال شبكات المدن والمنصات الجماعية، حيث تساهم بخبراتها المحلية في المعايير العالمية والتنفيذ. وقد تحولت هذه المشاركة من مجرد الدعوة إلى المشاركة في صياغة السياسات، ووضع المبادئ التوجيهية، والتعلم من الأقران، مما مكن الممارسات المحلية من الإسهام في الأطر العالمية وتسريع التنفيذ على نطاق واسع. ويُبرز تقرير الأمين العام عن التوصيات المتعلقة بكيفية إسهام التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية في دفع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما توطين أهداف التنمية المستدامة[46]، والذي أُعدّ عملاً بالإجراء 55 (هـ) من ميثاق المستقبل، الخيارات التكميلية والمتعاضدة الرامية إلى تحقيق مشاركة أكثر منهجية وتنظيماً، بما في ذلك من خلال تعزيز الآليات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة.

65- ولا يزال تحقيق التوطين يعتمد على التوافق المتسق على مستويات متعددة، وعلى معالجة الثغرات المستمرة في الوضوح المؤسسي واللامركزية المالية. وفيما يتعلق بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، تساهم منصات مثل مبادرة Local2030 في ربط الحكومات المحلية والإقليمية بالسلطات الوطنية والشركاء، مما يدعم التنفيذ والرصد، ويترجم الالتزامات العالمية إلى تأثيرات ملموسة على أرض الواقع.

سادساً- تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من خلال موئل الأمم المتحدة والشراكات خلال العقد المقبل

66- هناك حاجة ملحة إلى بذل جهود متسقة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لترجمة الالتزامات العالمية في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية إلى إجراءات قائمة على المكان. وفي هذا السياق، يعمل موئل الأمم المتحدة، في إطار نطاق ولايته، كمركز تنسيق لشؤون التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، حيث يعمل على تسريع وتيرة العمل من خلال التوجيهات المستندة إلى الأدلة، وتنمية القدرات، والدعم التشغيلي، وتعبئة الجهات المعنية، على النحو الذي تم التأكيد عليه في الفقرات 128 و129 و165 و171 من الخطة الحضرية الجديدة. لقد كان إشراك أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية، حيث شكّل المنتدى الحضري العالمي منصة عالمية للتواصل من أجل الحوار وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة.

67- ولا يزال التنسيق الفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية للحد من التجزئة ومواءمة جهود التنفيذ. وتوفر الاستراتيجية على نطاق المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة إطاراً للتعاون بين الوكالات، في حين تركز الإصلاحات التي تجري في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 بشكل أكبر على التناسق والدعم الموجه نحو تحقيق النتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

(46) A/79/968.

68- ويعتمد تعزيز التنفيذ أيضاً على تحسين نظم البيانات الحضرية والتحالفات، بما في ذلك من خلال الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية والتحالف العالمي للبيانات الحضرية، التي تدعم التعاون بين المدن والمكاتب الإحصائية الوطنية وشركاء التنمية والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث من أجل تحسين البيانات الحضرية والمنهجيات ورصد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

سابعاً- التوصيات

69- لا يزال تنفيذ توصيات التقريرين الرباعيي السنوات اللذين أصدرهما الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة[47] لعامي 2018 و2022 متفاوتاً وجزئياً. وتتجلى هذه التطورات بشكل أوضح في اعتماد السياسات الوطنية المتعلقة بالمدن والإسكان، ومواءمة البيانات الحضرية ومنهجيات الإبلاغ، وتوسيع نطاق منصات إشراك أصحاب المصلحة، والاعتراف المتزايد بدور المدن بوصفها جهات فاعلة أساسية في تحقيق أهداف التنمية العالمية. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك ثغرات في قدرات التنفيذ المحلية، والتمويل القابل للتنبؤ به، والتنسيق المتعدد المستويات، وتصنيف البيانات الحضرية، وترجمة الالتزامات السياساتية إلى استثمارات مستدامة وتأثيرات قابلة للقياس، لا سيما في السياقات التي تشهد تحضراً سريعاً، أو المتأثرة بالأزمات، أو التي تعاني من محدودية الموارد.

70- ويُوصى باتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية من أجل زيادة تسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال العقد المقبل، لا سيما في الفترة التي تسبق إصدار التقرير الرباعي السنوي المقبل في عام 2030، ووفقاً لميثاق المستقبل:

(أ) تُشجَّع الدول الأعضاء على اعتبار التحضر الذي يدار ويُخطط له بشكل جيد محركًا قويًا للإدماج الاجتماعي والإنتاجية الاقتصادية والاستدامة البيئية، بما في ذلك في إطار الاستعداد لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2027 وخطة ما بعد عام 2030. وتُحث هذه الدول على سن سياسات حضرية وطنية وإنشاء لجان وطنية معنية بالمساكن كآليات للتنسيق والمساءلة على الصعيد الوطني، تتناول قضايا الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية والمستوطنات العشوائية، وعلى استخدام المنتديات الحضرية الوطنية وعمليات استعراض الخطة الحضرية الجديدة كمنصات متعاضدة للتنسيق والمساءلة.

(ب) تُحث الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات إسكان تعطي الأولوية للأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة والفئات ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية ومن يعانون من التشرد أو المعرضين لخطر التشرد. وينبغي تنفيذ هذه السياسات من خلال برامج وطنية متكاملة ومحددة المدة لتسريع بناء المساكن، تدعم النهج التدريجي والنهج القائم على الموقع، وتساعد على منع عمليات الإخلاء، وتشجع على توفير مجموعة متنوعة من خيارات الإسكان وأساليب التنفيذ، وتدعمها استثمارات مناسبة وأطر قانونية وإدارية وتخطيطية مواتية.

(ج) من أجل الإعمال التدريجي لحق الإنسان في السكن اللائق وتمكينه من القيام بدوره كعامل مسرع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تُحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لمسألة الإسكان في برامج التنمية الوطنية، وعلى إدماج توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع في عملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وتُشجَّع الدول الأعضاء كذلك على تعزيز الدعم المقدم للفريق العامل وأنشطة المتابعة التي يقوم بها، بما في ذلك من خلال توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومساهمات تقنية وعينية، وعلى تعزيز المنصات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية.

(47) A/76/639–E/2022/10.

(د) تُشجَّع الدول الأعضاء على المضي قدماً في اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي لمشكلة التشرد باعتبارها تحدياً إنمائياً عالمياً متزايداً في كل من البلدان المتقدمة والنامية، بما يتماشى مع توصيات تقرير الأمين العام عن التشرد لعام 2025[48]، من أجل تعزيز جهود الوقاية والحد من هذه الظاهرة.

(هـ) تُحث الدول الأعضاء على تعزيز أطر وأدوات التمويل المبتكرة والمستدامة، بما في ذلك التمويل على المستوى دون الوطني، وفقاً لالتزام إشبيلية. وينبغي أن تسهم هذه الإجراءات في تعزيز النظم المالية للبلديات والنظم المالية المحلية، وتحقيق تكامل أفضل بين التخطيط الحضري والتمويل القائم على الأراضي. وتُشجَّع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومصارف التنمية الإقليمية، ومؤسسات التمويل الإنمائي، ووكالات التعاون، على توسيع نطاق الوصول إلى التمويل الدولي الفعال من أجل توفير السكن اللائق والتحضر المستدام.

(و) بالإشارة إلى الدور الذي لا غنى عنه للحكومات المحلية والإقليمية، وإلى الإجراء 55 (هـ) من ميثاق المستقبل، تُشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز المشاركة المنظمة مع السلطات المحلية والإقليمية من أجل المضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2023، ولا سيما من خلال توطين أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز الآليات المؤسسية القائمة للمشاركة في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى الحكومات المحلية والإقليمية تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إمكانية الربط بينه وبين منتدى رؤساء البلديات؛ والاعتراف بمساهمة مجموعة الحكومات المحلية والإقليمية المنظمة ذاتياً في التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الطرائق التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرار الجمعية العامة 290/67؛ وإعادة تنشيط لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للسلطات المحلية لكي تضطلع بدور استشاري على مستوى منظومة الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، على النحو المبين في الوثيقة A/79/968. إن الخيارات الواردة في الوثيقة A/79/968 متكاملة وتعزز بعضها بعضاً، وتوفر مجتمعةً نهجاً متسقاً للمشاركة المنظمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تنظر في خيارات إضافية، بما في ذلك عقد جلسة استماع سنوية للحكومات والسلطات المحلية والإقليمية تحت رعاية الجمعية العامة، وتعزيز المشاركة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات الإبلاغ.

(ز) نظراً لاستمرار وجود ثغرات في البيانات الحضرية، تُحث الدول الأعضاء على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية والمحلية، بالاعتماد على الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية. وتُشجَّع هذه الدول كذلك على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية الناشئة، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية ورصد الأرض والذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان الواردة في التعاهد الرقمي العالمي، وعلى التعاون من خلال مبادرات مثل التحالف العالمي للبيانات الحضرية من أجل تحسين إنتاج البيانات السكنية والحضرية المصنفة وتوقيتها وقابليتها للمقارنة.

(ح) إدراكاً بأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والطبيعة تعتمد بشكل متزايد على التنفيذ الفعال على الصعيد المحلي، تُحث الدول الأعضاء على ترجمة الجوانب الحضرية في مساهماتها المحددة وطنياً واستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى إجراءات حضرية ملموسة. كذلك تُشجَّع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام رفيع المستوى للتحضر المستدام والحوكمة المتعددة المستويات في العمليات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية بشأن التوسع الحضري وتغير المناخ التي تُعقد خلال دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً للقرار HSP/HA.2/Res.5، للمساعدة في تسريع تنفيذ اتفاق باريس، وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والأبعاد البيئية للخطة الحضرية الجديدة.

(ط) إدراكاً لتزايد حجم ومدة النزوح القسري والأزمات الحضرية، تُشجَّع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة على دمج اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية في النظم الوطنية، وإدماج حلول مستدامة لمشكلة النزوح في استراتيجيات التنمية الحضرية والإقليمية، وفي عمليات التخطيط والتمويل، مع التركيز

(48) A/80/316.

على الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية، وعلى تعزيز الاعتماد على الذات. كذلك تُشجَّع هذه الدول على توسيع نطاق نُهج المستوطنات البشرية التي تدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي مع المجتمعات المضيفة في السياقات المتأثرة بالنزوح، وضمان أن تتيح التحويلات المالية للحكومات المحلية تقديم حلول تعزز التماسك الاجتماعي وتحترم حقوق الإنسان.

(ي) تُدعى الدول الأعضاء، في حدود الموارد المتاحة، إلى تعزيز وإعادة تأكيد دور وخبرات موئل الأمم المتحدة باعتباره مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال السكن اللائق والتنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتقوية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما يتماشى مع أهداف مبادرة الأمم المتحدة 80. ويشمل ذلك أيضًا تعزيز دور مبادرة Local2030 باعتبارها العمود الفقري على مستوى المنظومة في مجال التوطين والحوكمة المتعددة المستويات. علاوةً على ذلك، تُشجَّع الدول الأعضاء على ضمان توفير موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة لموئل الأمم المتحدة حتى يتمكن من توفير القيادة المعيارية والدعم التشغيلي، والقيام بدور تنسيقي لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك ما بعد عام 2030.

(ك) وفقاً لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية[49]، يُطلب من كيانات منظومة الأمم المتحدة إعادة التأكيد على استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة[50] وتحسين التناسق على نطاق المنظومة؛ وتعزيز الإدارة والتنفيذ على الصعيد المحلي باعتبار ذلك نهجاً شاملاً لتوطين«خطة عام 2030 وتنفيذ ميثاق المستقبل والتزام إشبيلية وإعلان الدوحة السياسي؛ وتحديث الاستراتيجية لتعزيز التماسك والتنسيق فيما يتعلق بالإسكان والتحضر المستدام عبر ركائز التنمية والشؤون الإنسانية وبناء السلام على جميع المستويات، دعماً لإصلاح الأمم المتحدة.

(ل) تُشجَّع الدول الأعضاء على الاستفادة من المنتدى الحضري العالمي، في نطاق ولايته الحالية، باعتباره المنصة العالمية لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، حيث يعمل بمثابة منصة شاملة عملية المنحى من أجل دفع عجلة التنفيذ من خلال التعلم من الأقران، وبناء الشراكات، وإجراء تقييمات دورية، بما في ذلك مع الشباب والأجيال المقبلة، وفقاً لميثاق المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة.

---

(49) مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة 2020–2025" (8 نيسان/أبريل 2024).

(50) CEB/2019/1/Add.5.